

## المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

أخبار يوم الأربعاء ٢٠٠٦/٥/٣١

اكنزوا لكم كنوزا في السماء حيث لا يفسد سوس ولا صدأ وحيث

لا ينقب سارقون ولا يسرقون.

أهالي المعتقلين في السجون السورية اعتصموا امام مجلس النواب وطالبوا بلجنة تحقيق دولية لجلاء

مصيرهم وكشف المقابر الجماعية

وطنية - ٢٠٠٦/٥/٣٠ (سياسة) نفذ اهالي المعتقلين في السجون السورية ظهر اليوم اعتصاما امام مجلس النواب، في اثناء انعقاد جلسة الاستجواب والاسئلة في المجلس، وشارك فيه النواب: ايلي كيروز وصولانج الجميل و ابراهيم كنعان و غسان مخيبر وسليم عون وغازي عاد من لجنة دعم المعتقلين والمنفيين

- سوليد في سوريا. وتحدث في الاعتصام عضو كتلة التغيير والاصلاح النائب كنعان، فأكد "ان هذه الوقفة ليست كافية"، مشيرا الى انه "سيتابع هذه القضية بقوة في مجلس النواب"، محملا الدولة اللبنانية مسؤولية المفقودين بعد العام ٩١. ثم تحدث عاد، فتلا مذكرة بعنوان "مشروع قرار معجل"، ستسلم الى مجلس النواب، جاء فيها: "لما كان من واجبات الدول الموقعة شرعة الامم المتحدة وكل العهود والاليات الدولية الاخرى العمل على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وترويجها.

- ولما كانت الدولة السورية، عمدت في شكل مستمر ومنهجي منذ دخولها لبنان عام ١٩٧٦ وحتى انسحابها منه عام ٢٠٠٥ الى اعتقال مواطنين لبنانيين رغما عن ارادتهم في انتهاك فاضح للقانون اللبناني والدولي، ثم رفضت لاحقا الاعتراف باعتقالهم والكشف عن احتجازهم لديها وعن مصيرهم واضعة ايهم خارج اطار حماية القانون.

- ولما كانت الاخفاءات القسرية تعد جريمة ضد الانسانية،

- واستنادا الى احكام معاهدة جنيف الرابعة ١٩٤٩ التي تنص على حماية ضحايا الصراعات المسلحة، واستنادا الى مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدة تحريم التعذيب التي تحمي الحق في الحياة والحرية وتمنع الاعتقالات التعسفية. وبالنظر الى قرارات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة في دورتها العادية ٧١/ في ٢٠٠١/٤/٦، والتي اعربت خلالها عن قلقها العميق من الاعدامات التعسفية التي تخرج عن اختصاص اي قاض والتي تمارسها القوات السورية ضد المواطنين اللبنانيين، والتي فشلت البعثة السورية لدى اللجنة في تقديم اي شرح او حجة منطقية تبرر هذه الممارسات، اخذين في الاعتبار ان السلطات السورية لم تقم حتى الان بأي تحقيق جدي في شأن مئات حالات الاخفاءات القسرية، كما اوصت بذلك لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة في توصياتها الصادرة عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥.

ولما كانت معايير الشفافية والمحاسبة غير مطبقة في عمل اللجنة السورية - اللبنانية المشتركة التي شكلت من اجل حل قضية اللبنانيين المعتقلين والمخفيين قسرا في سوريا وفي ظل رفض سوريا المتماذي الاعتراف بوجود معتقلين لبنانيين لديها، مذكرين بمطلي اهالي المعتقلين المعتصمين امام مبنى الامم المتحدة في بيروت منذ ١١ نيسان ٢٠٠٥ وحتى اليوم وهما اولا اعتبار انسحاب الجيش السوري من لبنان ناقصا وغير كامل طالما ان قضية المعتقلين لم تحل، وثانيا تشكيل لجنة دولية كاملة الصلاحيات. نطالب مجلس النواب اللبناني والحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتهم الوطنية والمبادرة فورا الى:

١- طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية تملك كل الصلاحيات للتحقيق في " الاخفاءات القسرية" التي ارتكبتها القوات السورية في لبنان والتي انتهت باختفاء اللبنانيين في السجون السورية.

٢- تشكيل لجنة وطنية لكشف عن المقابر الجماعية والقيام باجراء فحوصات الحمض النووي.

٣- الطلب من السلطات السورية الافراج فورا عن اللبنانيين المعتقلين لديها في شكل يسمح بالتأكد من عدم استمرارها في اعتقال اي لبناني في سجونها، على ان تبدأ هذه العملية بتقديم سوريا لائحة تتضمن اسماء كل المعتقلين اللبنانيين الموجودين لديها في اماكن الاعتقال السرية والعلنية، اضافة الى من وافتهم المنية في السجن، ويطلب المشروع من السلطات السورية



الكشف عن المقابر الجماعية التي اقامتها الاستخبارات السورية على الاراضي اللبنانية". في مجلس النواب وخلال الاعتصام، توجه النائبان ابراهيم كنعان وغسان مخيبر وممثلون عن المتظاهرين الى المجلس النيابي، والتقوا رئيسه الاستاذ نبيه بري، وعرضوا له القضية. وكلف الرئيس بري الامين العام للمجلس عدنان ضاهر مقابلة المتظاهرين، مع وفد من مختلف الكتل النيابية، ضم النواب: ابراهيم كنعان، غسان مخيبر، سليم عون، وليد خوري ونبيل نقولا عن كتل "التغيير والاصلاح"، الوزير مروان حماده والنائب وائل ابو فاعور عن "اللقاء الديموقراطي"، وليد عيدو عن كتل "تيار المستقبل"، بيار الجميل عن "حزب الكتائب"، انطوان زهرا عن كتلة "القوات اللبنانية". ثم توجه الوفد الى المعتصمين واستمع الى مطالب الاهالي، واكد الضاهر متابعة هذا الموضوع. وتحدث النائب كنعان الى المتظاهرين، فشد على "ايلاء هذه القضية كل الاهتمام، رافضا "الاكتفاء بالكلام والتصريحات والمتاجرة في هذا الموضوع". وبدوره اكد الوزير حماده "ان الاستقلال لا يعتبر مكتملا من دون ايجاد حل لهذه القضية"، مشددا على "اهتمام مختلف الكتل النيابية بها"

### عنان يطالب الحكومة اللبنانية بضبط استعمال القوة على اراضيها

بيروت - السياسة: نيويورك - ا ف ب:

أكد نائب الامين العام لـ "حزب الله" الشيخ نعيم قاسم ان القرار ١٥٥٩ لن ينفذ وليس موجودا في قاموسنا، وقال ان المقاومة نقلت لبنان من الضعف الى القوة، ومن التمزق الى الوحدة، ومن الملحق بقرارات الاخرين الى السيد المستقل العزيز الذي يقول ما يريد في مقابل طروحات الاخرين. ولقد نقلت المقاومة لبنان من حالة التراخي واستخدامه كمر الى حالة الصمود وثباته كبلد حر قائم بذاته. في غضون ذلك جال قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال الان بلليغرين على الخط الازرق بواسطة مروحية دولية حطت في بلدة مركبا، حيث راقب الاوضاع على طرفي الحدود.

كما زار بلليغريني رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وقال انه منذ مدة لم يلتق الرئيس السنيورة وقد تركز الاجتماع على مناقشة التنسيق مع السلطات اللبنانية في شان الاوضاع في الجنوب.

وذكرت مصادر دبلوماسية بارزة في بيروت ان لبنان يدرس الطريقة الملائمة التي يمكن ان يتقدم فيها بشكوى الى مجلس الامن الدولي ضد اسرائيل على اعتداءاتها الواسعة والتي طالت المدنيين اللبنانيين والسيادة اللبنانية.

واشارت المصادر الى ان مقتضيات دراسة الطريقة تأتي في ضوء تركيز التدخلات الاميركية والفرنسية التي ادت بناء على طلب الحكومة اللبنانية الى وقف التصعيد العسكري بضرورة ان يتوصل اللبنانيون الى تفاهم نهائي حول القرار ١٥٥٩ خصوصا ما يتصل بالسلاح.

وترى المصادر ان هناك خشية من ان تواجه مثل هذه الشكوى التي قد يتقدم بها لبنان او الطلب بانعقاد مجلس الامن الدولي تحميل الحكومة مسؤولية عدم التوصل الى تفاهم بشأن السلاح خصوصا ان اتهام اسرائيل بانفجار صيدا لم يحمل في طياته ادلة على ذلك. من جانبه دعا الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الى ضبط النفس بعد المواجهات التي وقعت اخيرا على الحدود اللبنانية الاسرائيلية. كما حض عنان بيروت على ضبط استخدام القوة من جانبها من الحدود عند الخط الازرق بعد سقوط صواريخ في اسرائيل تبعته غارات جوية اسرائيلية على قواعد فلسطينية في عمق الاراضي اللبنانية.

وقال ستيغان دوجاريك الناطق باسم عنان في بيان ان «الامين العام قلق من الاشتباكات الخطيرة عبر الخط الازرق ولا تزال الامم المتحدة تحقق بشأنها».

واوضح دوجاريك ان «الامين العام يشعر بالارتياح لان قوة الامم المتحدة الموقفة في لبنان (يونيفيل) وممثليه في المنطقة تمكنوا من التوصل الى وقف الاشتباكات ويشيد بحكومة اسرائيل وبحكومة لبنان لتجنبها مزيدا من التصعيد». و اضاف ان عنان «يتابع الوضع عن كثب ويدعو كل الاطراف الى التحلي باقصى درجات ضبط النفس واحترام الخط الازرق كليا». و اوضح ان عنان «يحض خصوصا حكومة لبنان على ضبط استخدام القوة من اراضيها».